اثر حركة حماس في مسار القضية الفلسطينية.

أ.م.د. بيداء محمود احمد/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

أ.م.د. فردوس عبد الرحمن كريم/ كلية الآداب/قسم التاريخ/الجامعة المستنصرية.

drbaydaa@yahoo.com

الكلمات المفتاحية (حركة حماس، القضية الفلسطينية، الصراع العربي الاسرائيلي، مشروع خارطة الطريق).

ملخص باللغة العربية.

بعد ان شكلت حماس الحكومة الفلسطينية واختارت لرئاستها السيد اسماعيل هنية، اخذت اسرائيل بمحاصرتها بمساعدة القوى الدولية والاوروبية، التي رأت ان حماس هي حركة ارهابية حتى وان اتت بعملية ديموقراطية شهد بصحتها العديد من المراقبين الدوليين، واتخذت المحاصرة اشكالاً شتى منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، وركزت اسرائيل على الجانب الثاني فمنعت ما كان يأتي من اموال كمركية للسلطة الفلسطينية وتأخرت بسبب تلك الاجراءات التعسفية رواتب الموظفين الفلسطينين كثيراً مما ادى الى احتجاجات شعبية واسعة رافقتها اعمال عنف بين مؤيدي حركة فتح وحركة حماس تطورت فيما بعد الى مواجهات دامية راح ضحيتها العديد من القتلى، لاسيما بعد ان حاولت حكومة حماس تشكيل قوة امنية منفصلة عن القوات الامنية التي شكلتها حركة فتح عندما كانت في السلطة.

ان الوضع الحالي في اراضي سلطة الحكم الذاتي بما فيه من سلبيات كثيرة ابرزها التفرق الداخلي والتصارع بين حركتي فتح وحماس، واستمرار العدوان الاسرائيلي، سيلقي بظلاله على مستقبل الكيان الفلسطيني. وتبعاً لذلك فأن اي تصور للمستقبل سيكون محفوفاً بمخاطر عدم التيقن ذلك ان الوضع في حركة تغير مستمرة.

Abstract
After Hamas took over the Palestinian government and chose to chair Mr. Ismail Haniyeh, took Israel besiege us with the help of international and European powers, which saw that Hamas is a terrorist movement, even came democratic process saw the validity of many international observers, and has taken the besieged various forms including what is political and some of which is economic, Israel focused on the second side, preventing a what was coming from Kmarkip Palestinian Authority money and delayed because of these arbitrary actions of staff Palestinians pay a lot, which led to mass protests were accompanied by violence between supporters of Fatah and Hamas later developed into bloody clashes claimed the lives of many dead, especially after the formation of the Hamas government tried to separate from the security forces formed by Fatah when it was in power security force. That the current situation in the territory of self-governing authority, including the most prominent of the many disadvantages of internal disunity and bickering between Fatah and Hamas, and the continuation of the Israeli aggression, will impact on the future of the Palestinian entity. Accordingly, any vision for the future will be fraught with the dangers of uncertainty so that the situation in the movement of change going on.

المقدمة

تمر عملية السلام التي انطلقت في تسعينيات القرن الماضي تحت مظلة مؤتمر اوسلو– تمر– باسوء انتكاسة لها، بعد ان أدت عملية السلام العربية الاسرائيلية برمتها الى حالة غير مسبوقة من التصعيد في حالة الصراع، وهو الصراع المسلح عندما اعتدت (اسرائيل) على لبنان بعد قيام حزب الله بأسر جنديين اسرائيليين، وايضا ما رافق ذلك من اعمال عدائية مستمرة لم تتوقف يوما على الاراضي الفلسطينية المحتلة ملحقة الدمار بمؤسسات السلطة الفلسطينية التي انشأت بعد اتفاقيات السلام، تلك الاتفاقيات التي لم تأت بمكاسب فعلية للموقعين عليها باستثناء (اسرائيل) التي عاشت مدة من السلام شبه الدافئ وان كانت المقاومة لم تتوقف يوما فكرا و/او عملاً.

لم تكن هذه الاحداث بعيدة عن الشأن الفلسطيني، بل انها مرتبطة به ونابعة منه، اذ ان عملية خطف الجنديين الاسرائيليين التي قامت بها عناصر حزب الله أتت بعد قيام عناصر المقاومة المسلحة الفلسطينية بخطف الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليت قبلها بأيام. كما ان وصول حركة المقاومة الاسلامية (حماس) للسلطة على حساب حركة فتح شكل مدخلا جديدا باتجاه تصعيد الصراع، اذ ان هذه الحركة كانت تعد على قائمة الحركات الارهابية، كما انها قائدة للصراع المسلح ضد (اسرائيل)، على عكس معظم قيادات حركة فتح الذين ارتاوا تفضيل الاسلوب السياسي على اسلوب العنف، فضلاً عن ان لحركة حماس ارتباطات خارجية مع تلك

القوى المتبنية لمنهج المقاومة علاوة على تلقيها الدعم من ايران – الطرف الذي اخذ يشكل في الوقت الحاضر عائقا امام المشاريع الاسرائيلية والامريكية في المنطقة.

وعلى الرغم من ان وصول حركة حماس للسلطة جاء نتيجة ل(الديمقراطية الغربية) التي ارادت الولايات المتحدة ان تصدرها للشرق الاوسط، الا ان هذه النتيجة لم تكن لترضي الولايات المتحدة وحليفتها في المنطقة اسرائيل، اذ ان وصول حماس شكل بمثابة ضربة لكل الترتيبات التي عملتها للمنطقة، فقد تم استبدال الخط السلمي لحركة فتح التي ارتضت بكل نتائج عملية السلام – وهي في معظمها سلبية – بخط المقاومة المسلحة المرتبط بحماس التي ارادت وعملت من اجل التغيير.

من تلك المنطلقات، تتاتى اهمية البحث، اذ ومن خلال هذا الوضع والحرب الاسرائيلية المدعومة امريكياً وغربياً ضد لبنان وقطاع غزة، ضد حركة حماس وجميع اشكال المقاومة، يطرح تساؤل مهم للغاية مؤداه كيف سيكون الكيان الفلسطيني؟ هل ستفي اسرائيل بالوعود والاتفاقيات التي وقعتها وسيكون هناك كيان–دولة فلسطينية الى جانب الكيان– الدولة الاسرائيلية الغاصبة؟ واذا كان كذلك فما هو شكل ذلك الكيان – الدولة وما هي مساحته، حدوده، معالمه، ام ان الامر يدور في ظل دائرة مغلقة وستعود الحالة لما كانت عليه قبل اتفاقيات السلام. وسيعود الاحتلال لغزة ما قبل الانسحاب الاسرائيلي منها، وما هو دور حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في كل ذلك؟ ومن اجل الاجابة عن تلك الاسئلة، فان محاور البحث ستوزع على دراسة اصل المشكلة أي الاوضاع الفلسطينية في مرحلة الاحتلال وما قبل اتفاقيات السلام، وبعدها سيعرج البحث على المشروع الذي مهد لانشاء (الدولة الفلسطينية) أي مشروع خارطة الطريق، ومن ثم سندرس الاوضاع الفلسطينية في ظل صعود حماس للسلطة وما ترتب عليه من نتائج.

اولا": الاوضاع الفلسطينية ما قبل اتفاقيات السلام.

عندما يتكون الحدث، فان أطراف المواجهة تتفق لمجابهته أملاً في الرجوع الى حالة الاصل، أي ما قبل حدوث الحدث، وقد تطول فترة المواجهة، ولذلك ولأن مدخلات جديدة قد تضاف دورياً الى خارطة الموضوع، فان مخرجات المواجهة سيجري عليها تغيرات يراها (الاطراف المواجهون) بأنها الأنسب وصولاً لحالة البدء.

من هنا ينطلق الموضوع، احتلت فلسطين عام ١٩٤٧ باعلان قيام الدولة اليهودية ولتبدأ الاطراف المواجهة بالبدء بعملية المجابهة املاً في الرجوع لما قبل الحادثة.

أخذ النضال الفلسطيني اشكالاً متعددة، واتبعت المقاومة اساليب عديدة، نظمت نفسها في الخارج ايضاً، توج ذلك كله باعلان انشاء منظمة التحرير الفلسطينية لتكون الممثلة الرسمية للشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٦٤ برئاسة أحمد الشقيري[١].

عملت المنظمة على توجيه خط المقاومة، الا أنه وبعد هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ حدثت ردود فعل عنيفة داخل المنظمة ادت الى استقالة الشقيري وتعيين يحيى عودة رئيساً بالوكالة للجنة التنفيذية تمهيداً لاعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بما يتناسب والظروف الجديدة، ولا سيما بعد بروز حركة المقاومة المسلحة وطرح نفسها بوصفها قائدة وممثلة شرعية لنضال الشعب العربي الفلسطيني ونظرتها السلبية الى منظمة التحرير الفلسطينية في شكلها القائم انذاك، وهو ما أدى فيما بعد الى ان تدخل المقاومة قيادة المنظمة في المجلس الوطني الفلسطيني في تموز ١٩٦٨، وسيطرت على قيادتها وانتخب ياسر عرفات فيما بعد رئيساً لها.

عدت المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واقر بذلك عربياً في مؤتمر القمة العربي عام ١٩٧٤، وهو ما أعطى المنظمة شرعية مضافة على المستوى الرسمي. على ان قرار القمة العربية ١٩٧٤، القاضي باعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، لا يمكن عده المانح للمنظمة صفة الاطار المرجعي – والتمثيلي – لكل شعب فلسطين، تحت الاحتلال وفي الشتات، بل ان الرصيد الكفاحي الكبير للمنظمة هو ما صنع منها تلك المرجعية الوطنية في نظر شعبها أولاً، ثم في نظر العالم ثانياً، ولم يكن قرار القمة ذاك اكثر من اعتراف عربي بهذه الحقيقة وتكريس رسمي لها، وان كان قد أعطى المنظمة شرعية أضافية غذت موقعها ومكانتها على الساحة الدولية، وفرضت النظر اليها بوصفها المخاطب السياسي الوحيد في كل ما يتصل بالقضية الفلسطينية[٢].

ضمت المنظمة في كيانها معظم الفصائل الفلسطينية ولم يكن تحقيق الهدف سهل المنال، استمرت عمليات المقاومة، واستمر التاريخ يسجل ملاحم النضال وهو يتقدم يوماً بعد يوم، ضربت قيادة المنظمة اكثر من مرة، غزت اسرائيل جنوب لبنان بحجة تفكيك قيادة المنظمة، وضربت مقر القيادة في تونس، واستمر التاريخ بالتقدم، فيما تطور القضية يتجه نحو التراجع، كيف لا والطرف الاخر شعاره الابدي ((أرض اكثر وعرب أقل))[٣]، والذي عد بمثابة السياسة والحل الجدي لمشكلات اسرائيل الديموغرافية، حتى عد قادة اسرائيل ان (الترانسفير– وهو التعبير الملطف عن طرد العرب من (دولة) (اسرائيل)– هو الذي شغل تفكير المسؤولين الأسرائيلين منذ ايجاد (اسرائيل) عام ١٩٤٨. كيف يمكن ان تحل مشاكلك

وصراعك الذي هو من صراعات الوجود مع طرف لا يرضى الأ باستعبادك! ولذلك لم تكن مهمة المنظمة سهلة.

إلا أن الاصرار العظيم للشعب الفلسطيني على نيل الحرية كان اكبر من كل الاحلام الأسرائيلية، وهو ما ولد بالخاتمة اشتعال الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الحجارة)[٤]، التي غيرت من معادلة الصراع الفلسطيني الأسرائيلي بشكل لم يسبق له مثيل، إذ اتضح فشل كل السياسات الأسرائيلية التي أرادت اخضاع الفلسطينيين، وهو ما أدى الى تصاعد اصوات اسرائيلية مطالبة بالتوصل لحل سلمي مع منظمة التحرير الفلسطينية يأخذ بنظر الاعتبار المصلحة الاسرائيلية اولاً.

ادت تطورات الوضع الدولي، انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة الحاكمة المنفردة ودعمها اللامحدود (لاسرائيل)، وكذلك مقاطعة اكثر من طرف عربي للمنظمة بسبب موقف عرفات المؤيد للقيادة العراقية السابقة التي أحتلت الكويت عام ١٩٩٠، (وربطت بشكل غريب بين الانسحاب العراقي من الكويت والانسحاب الاسرائيلي من فلسطين)، مما قطع عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الكثير من المعونات، كلها وغيرها دفعت بقيادة المنظمة الى الدخول مع (اسرائيل) في سلسلة من الاتفاقيات السلمية التي أثبتت فشلها التام، والسبب هو ان الجانب المقابل لن يقبل الا أن تكون عبداً له وليس نداً ومشاركاً.

والحقيقة انه منذ تلك اللحظة، أي لحظة اتفاقيات (أوسلو) عاد الخط البياني للانتكاس بعدما رفعته الانتفاضة لاعلى مستوياته. ومن هنا بدأت الشروخ تدب في صرح مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية، إذ أوجدت قيادة المنظمة التي أصبحت بعد أوسلو سلطة حكم ذاتي، ظروفاً سياسية لتهميش المنظمة، ولتقفز القيادة على المنظمة نحو التمركز في السلطة (من دون الاطراف الاخرى) وهو ما شكل بداية التأزم.

استثمرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أسم المنظمة وتراثها النضالي وصفتها الوطنية التمثيلية لتوقع على اسوأ اتفاق سياسي وقعت عليه حركة تحرر وطني في العصر الحديث (اتفاق أوسلو)[٥]، وحين نشأت سلطة من صلب ذلك الاتفاق، لم يعد من دور لمنظمة التحرير سوى تعزيز وشرعنة الاتفاق والسلطة الخارجة من رحمه، هكذا دعيت اللجنة التنفيذية ودعي المجلس المركزي، ثم المجلس الوطني للتعريف على (أتفاق اعلان المبادئ) في مرحلة أولى، ثم دعي المجلس الوطني الى الانعقاد في دورتين للاستجابة للاملاءات الاسرائيلية، والغاء أهم ما في الميثاق الوطني الفلسطيني: البنود التي لا تعترف بشرعية قيام كيان (اسرائيل) على أرض فلسطين.

من هنا بدأت اول غيوم التأزم، اذ أرادت السلطة الجديدة ان ترث منظمة التحرير، تصفية التراث والوراثة بالمصادرة، وارادت السلطة ان تتحول الى الناطق الوحيد والرسمي باسم قضية فلسطين وشعبها، وتحتكر التمثيل والادارة، وتنزل منزلة المرجعية العليا الغير قابلة للانقسام أو المنازعة.

هنا يجب ان لا يغيب عن بالنا مسألة مهمة تدخل في هذا الطرح، أن (سلطة أوسلو) لم تكن تضم كل الفصائل الفلسطينية الفاعلة، وهذا ما أثير على انه النقطة الاكثر سلبية في عمل السلطة، اذ لم تكن الحركة الاسلامية الفلسطينية ممثلة في (حماس) و (الجهاد الاسلامي) طرفا"في السلطة الجديدة، ومن قبلها منظمة التحرير، ولذلك طعنت تلك الحركات ذات الشعبية الواسعة بمرجعية السلطة الوطنية المتولدة عن أوسلو.

كان سعي السلطة الفلسطينية لذلك، غير مبرراً، ذلك ان السلطة ليست مخولة _ بأحكام الاتفاق _ الا بالنطق بأسم (مصالح) و(حقوق) قسم من سكان غزة والضفة. اما اللاجئون وهم اضعاف ساكني اراضي ١٩٦٧ واراضي اوسلو فلا يقعون في دائرة تحولات تلك السلطة، والامر نفسه منطبق على فلسطين القدس الشرقية (عدا عن فلسطين ١٩٤٨)، وهو ابرز فارق بين السلطة الجديدة ومنظمة التحرير التي كانت تمثل الكل الفلسطيني أينما وجد، ولذلك لم يكن ثمة سبب وجيه لان تقدم سلطة الحكم الذاتي على مصادرة دور منظمة التحرير وتمثيلها وهي لا تمثل بالارقام الا أقل من ربع ما تمثله منظمة التحرير من الشعب الفلسطيني ولذلك عد الكثيرون مرجعية سلطة (اوسلو) باطلة، ولا تمثل اكثر من اعتداء سياسي على حق الشعب الفلسطيني في حيازة اطاره التمثيلي الشرعي.

الى جانب الطرح السابق، فان حركة التحرير الفلسطيني (فتح) والتي سيطرت قيادتها على السلطة الفلسطينية الجديدة، لم تكن كلها متفقة على أتفاق اوسلو، اذ ان بعض أطراف فتح عارضت اوسلو، ثم التأمت في حلف جبهوي معارض للاتفاق فشاركت فيها الحركة الاسلامية ايضاً، وهو ما شكل ايضاً خرق في مرجعية السلطة الفلسطينية بعد اوسلو.

يبقى أمر مهم جداً، وربما هو أهم من كل سابقاته، ويتعلق بالنتائج، إي ماذا حققت السلطة الفلسطينية ــ لحد الان ــ من أتفاق اوسلو ؟.

كان من المفروض ان يتم اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة في ٤ آيار ١٩٩٩، الا انها فشلت في ذلك، ولم يحصل الشعب الفلسطيني على أية ثمرة ناضجة من ثمار اتفاق اوسلو، ولم تحل أبرز المشاكل، لا اعلان الدولة، لاحق العودة، ولا حل مشكلة القدس ولا ولا ....الخ القائمة الطويلة الطويلة.

استمرت اجتماعات السلطة الفلسطينية مع الحكومة الاسرائيلية المتعاقبة، حصلت السلطة على بعض المكاسب، اقامت سلطة حكم ذاتي على غزة وجزء من الضفة الغربية، ولكنها بالمقابل قدمت تنازلات كبيرة (لأسرائيل) ابرزها ما كان يقوم به جهاز الامن الوقائي من اعتقالات وتقيد لفعاليات عناصر المقاومة المسلحة وابرزها المقاومة الاسلامية، وهو ما أضاف شروخاً جديدة الى الشروخ السابقة، وأزمات مضافة للازمة السابقة بين السلطة الفلسطينية وعناصر المقاومة المسلحة التي لم تثق يوماً بوعود اسرائيل.

في ١٣ ايلول ١٩٩٩، أي بعد ست سنوات بالتمام على اتفاق اوسلو، افتتحت مفاوضات (الوضع النهائي) بجلسة بروتوكولية بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني وسط لاءات اسرائيلية أربعة هي: لا لتجزئة القدس العاصمة الابدية لاسرائيل، لا للعودة الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، لا لازالة المستعمرات، لا جيشاً اجنبياً غرب نهر الاردن. وانتهت المفاوضات للاشئ، لان اسرائيل أصرت على اجراء تعديلات جوهرية وواسعة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وهو ما رفضه الجانب الفلسطيني(٦).

استمرت المفاوضات الثنائية تدور في حلقة مفرغة، حتى انهارت مفاوضات (كامب ديفيد الثانية) في تموز ٢٠٠٠، وكان الانهيار مفصلاً في سياق سياسي بدأ منذ توقيع أتفاق اعلان المبادئ (اوسلو) في ١٣ آيلول ١٩٩٣، إذ أنهى حقبة عجفاء من تفاوض عبثي دار حول نقطة الصفر وطبعه مسلك املائي اسرائيلي وتنازل متكرر من المفاوض الفلسطيني، وهو ما فتح الطريق بالنتيجة امام الرأي العام الفلسطيني بان باب التسوية أقفل وأن خيارها (الاستراتيجي !؟) لم يقدم للشعب والقضية شيئا، وكان ذلك اساساً في اندلاع انتفاضة الاقصى في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ أي بعد شهرين فقط على أنهيار التسوية(٧).

النقطة الابرز هنا، وهي الخاتمة للحديث حول موضوع الانتكاسة للوراء، أي أنتكاسة السلطة التي جاءت بعد اوسلو وقبولها لخيار السلام العقيم الذي أثبت فشله، والذي أدخل السلطة فيما بعد ب (الازمة) ذات الابعاد المتداخلة، هي ان الانتفاضة اذنت بانقلاب حاسم في توازن القوى الداخلي في مناطق الحكم الذاتي، وتراجع صوت الفريق الداعي الى خيار التسوية خياراً أوحد في الصراع مع (اسرائيل)، وتضاءل حجم نفوذه، في حين صعد التيار السياسي والشعبي الهادر الذي تراءت له الانتفاضة فرصة لاسقاط مرحلة جرى استضعافه فيها من قبل الفريق الاول وسلطته وشرطته.

ولكن ولكي يبدو ان (اسرائيل) تريد الاستمرار بعملية السلام ولا تنوي افشال ما اتفق عليه سابقاً رغم ان افعالها توضح عكس ذلك، ولان الولايات المتحدة ارادت ايهام العالم وخصوصاً العربي بان لها امكانية الضغط على اسرائيل لتحقيق خيار الدولتين على ارض

فلسطين، فان(العملية السلمية) دخلت مرحلة جديدة بأعلان مشروع (خارطة الطريق) الذي قيل ان الهدف منه هو امكانية قيام الدولة الفلسطينية، وهو ما سيتم البحث فيه في الفقرة التالية.

ثانيا :مشروع خارطة الطريق (الخطة الامريكية لحل الصراع).

ادى فشل جهود التسوية الفلسطينية الاسرائيلية، واستمرارالانتفاضة الفلسطينية واعمال المقاومة المسلحة، الى فشل جهود (اسرائيل) في الحصول على الامن، والحصول على السلام الذي ارادته مقابل ان (تمنح) الفلسطينيين الارض التي اغتصبت منهم اصلاً.

وبهدف تطويق الصراع والوصول لحله، قامت الولايات المتحدة بطرح مشروع جديد على أمل أحياء عملية السلام التي ماتت بفعل الاجتياح الاسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وغزة، وقد طرحت الولايات المتحدة مشروع خارطة الطريق بعيد عملية أحتلال العراق على أساس قيام دولة فلسطينية. والواقع أن ثمة دوافع شكلت مدخلات باتجاه الدفع لمشروع خارطة الطريق، منها مايتعلق بالجانب الاسرائيلي ومنها ما يتعلق بالجانب الفلسطيني[٨]، اذ عانت (اسرائيل) من عدم الشعور بالامن والخوف المتزايد، صعوبات وازمات اقتصادية متلاحقة يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي، تزايد معدلات الهجرة من (اسرائيل) الى خارجها مع نقص في الهجرة الى داخل (اسرائيل)، وما يعنيه من تخلخل في الوضع الديموغرافي مستقبلاً لصالح الفلسطينيين، وفي الجانب الاخر(الجانب الفلسطيني) ايضا اوضاع مأساوية يعيشها الشعب الفلسطيني، صعوبات اقتصادية، عدم الاتفاق على استراتيجية فلسطينية واحدة لمواجهة الجانب الاسرائيلي، كل تلك العوامل تعكس الصورة في الداخل الاسرائيلي والاراضي التي هي تحت سلطة الحكم الذاتي، وهي الصورة التي رأت الولايات المتحدة فيها انها لا تخدم أبدا عملية السلام والتي توقفت واستهلكت الكثير من الدبلوماسية الامريكية، وبتوقفها فأن ثمة عائق قد ظهر امام المشروع الامريكي في الهيمنة الكونية.

لقد اثبتت احدث ١١ ايلول ٢٠٠١ ضد المصالح الامريكية بالدرجة الاولى ان حل القضية الفلسطينية امرا لا بد منه، اذ ان العداء الذي يكنه المسلمون بالدرجة الاولى ضد الولايات المتحدة نابع من انحيازها السافر لاسرائيل [٩]، وتبنيها للطروحات الاسرائيلية بالرغم من الرفض العربي، وكذلك عدم اعتراضها على تجاوزات (اسرائيل) لحقوق الانسان حتى يرى البعض ان استخدامها لحق الفيتو ضد مشاريع تدين اسرائيل ان الولايات المتحدة انتقلت من الانحياز السافر لاسرائيل الى طور الشريك الكامل، وقد لعبت الاحداث الدولية ما بعد ١١ ايلول دوراً حاسماً في ان تصاب ادارة بوش بما يمكن تسميته غطرسة القوة، أي الاقتناع

الكامل بان امريكا بات بامكانها ان تفعل ما تريد في أي مكان في العالم، واي معارضة جديه تقف في طريقها ليس لها الا العصا الغليظة.

من تلك المنطلقات وغيرها، جاء المشروع الامريكي الرامي الى وضع حد للصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، وهو ما عرف ب(خارطة الطريق) والذي ورد في خطاب الرئيس جورج بوش الابن يوم ٢٤ حزيران ٢٠٠٢ وهو مبني على ان تقوم دولة فلسطينية الى جانب (اسرائيل) وتعيش معها بسلام ويرى البعض ان مشروع خارطة الطريق هو خطة للتحرك، قدمت عدة مرات وبصياغات مختلفة كان اخرها ما قدم في ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٢ بواسطة اللجنة الرباعية التي ضمت الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وروسيا والامم المتحدة [١٠]. وتبدا خريطة الطريق بمقدمة ثم تقسم الى ثلاث مراحل تعالج الموضوع الفلسطيني فقط، المقدمة تشير الى ضرورة ايجاد حل للمشكلة السورية في الجولان والموضوع اللبناني دون التعرض للمسار السوري واللبناني في أي موقع من مواقع خريطة الطريق، وتتحدث المقدمة عن اساس بناء خريطة الطريق والتزامن في تطبيق مراحلها وضرورة تحرك (اسرائيل) سياسياً في مقابل التحركات الامنية في الجانب الفلسطيني في اجراءات بناء الثقة.

وتتكون خارطة الطريق حسب ما ورد في نصها من ثلاثة مراحل وهي كما يلي:

- المرحلة الاولى:

تبدأ من لحظة تطبيق خارطة الطريق حتى شهر ايار ٢٠٠٣، وتتضمن موضوعات امنية واصلاحات سياسية وادارية ومالية وتنظيمية تقوم بها السلطة الفلسطينية.

فعلى الصعيد السياسي كان من الضروري توزيع السلطة بين رئيس السلطة ورئيس للوزراء حتى لا تتركز السلطة في شخص واحد، وامنياً كان لا بد من اعادة بناء اجهزة الامن الفلسطينية واعادة التنسيق بين اجهزة الامن الفلسطينية واجهزة الامن الاسرائيلية وجمع الأسلحة غير المرخصة.

وعلى الجانب الاسرائيلي ان يقوم اولاً بوقف النشاط الاستيطاني وتفكيك المستوطنات، ويجب عليها الانسحاب الى الخطوط التي كانت عليها القوات الاسرائيلية يوم ٢٨ ايلول ٢٠٠٠ أي منذ اندلاع الانتفاضة، كما نصت الخارطة على اعادة الحياة الطبيعية للفلسطينيين بمعنى رفع الطوق الامني الداخلي الموجود حول المدن ورفع الطوق الامني الخارجي الذي

يفصل الضفة الغربية عن (اسرائيل) وكذلك رفع حواجز الطرق الموضوعة للحد من حركة الفلسطينيين[١١].

الا ان رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ارييل شارون ومنذ بداية التنفيذ راوغ وطلب من الولايات المتحدة تطبيق الخطة بالتوالي وليس بالتوازي[١٢]، أي تنفيذها من الفلسطينيين ثم تنفذ الحكومة الاسرائيلية بعدها وهو امر لم يتم لان كل مطلب كانت تنفذه السلطة الفلسطينية كانت اسرائيل تشكك فيه، فضلاً عن ان (اسرائيل) رفضت استقبال اعضاء اللجنة المنبثقة عن اللجنة الرباعية من اجل وضع الية المراقبة على الارض وتفعيلها.

- المرحلة الثانية:

كان من المخطط لها ان تبدأ من حزيران ٢٠٠٣ الى كانون الاول من العام نفسه. ووفقا لتلك المرحلة لابد من عقد مؤتمر دولي للسلام بواسطة اللجنة الرباعية ويتم عقده بعد اجراء الانتخابات الفلسطينية مباشرة، وعلى المؤتمر ان يساهم في متابعة الموقف الاقتصادي الفلسطيني وتطويره ثم بحث قيام الدولة الفلسطينية المؤقتة، وبحث على انشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، هذا هو الذي تم النص عليه دون ان يعني ذلك ضرورة تنفيذه، وتعني (دولة فلسطينية بحدود مؤقتة) ان يقيم الفلسطينيون دولتهم على الاراضي التي كانوا موجودين عليها يوم ٢٨ ايلول أي قبل الانتفاضة وهي المنطقة (أ) والتي تقع تحت السيطرة الامنية والسياسية للسلطة الفلسطينية ومساحتها ١٨% من مساحة الضفة الغربية بالاضافة الى المنطقة (ب) ومساحتها ٢٤ % من الضفة الغربية أي المساحة الكلية ٤٢%.

اما دولة فلسطينية بحدود مؤقتة تعني تأجيل موضوعات الحل النهائي وهي (القدس واللاجئون والمستوطنات والحدود والمياه) الى مباحثات الحل النهائي في المرحلة التالية واى دولة فلسطينية بحدود مؤقتة مع تأجيل الموضوعات الخمسة حتى كانون الاول ٢٠٠٣[١٣].

- المرحلة الثالثة:

تبدأ من كانون الثاني ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٥ وفيها يتم:

ا- عقد مؤتمر دولي اخر للسلام بواسطة اللجنة الرباعية وذلك في كانون الثاني ٢٠٠٤.

ب- التوصل لاتفاق حول الحل النهائي للقضايا الخمس السابقة واقامة دولة فلسطينية قادرة على العيش بموارد دولة (اسرائيل).

هذه الخريطة بمراحلها الثلاث، وهذا هو النص النظري الذي جاءت به، بينما في الواقع العملي لم تعط اية ضمانات على الارض لتنفيذ تلك المراحل. وهنا يرد سؤال حول الفرق بين خريطة الطريق ومباحثات كامب ديفيد ٢٠٠٠ او طابا ٢٠٠١.

يمكن القول ان الفارق يكمن في المواضيع التي بحثت في المناقشات. ففي كامب ديفيد وطابا كانت تبحث بالتفصيل موضوعات الحل النهائي، اما بالنسبة لخارطة الطريق فلا يوجد أي اشارة لكيفية الحل النهائي، اما في كامب ديفيد وطابا كانت تلك الموضوعات موضوعة على طاولة المفاوضات وانه لم يتم التوصل الى حل حول تلك الموضوعات الخمسة الا انها طرحت لاول مرة على مائدة المفاوضات وعبر كل طرف عن وجهة نظره للحل.

بعد ان طرحت الولايات المتحدة رؤيتها تلك لمشروع التسوية الجديد، ماذا كان موقف الطرفين المعنيين به فلسطين و(اسرائيل) وماذا كان موقف القوى الدولية من ذلك المشروع؟. اعلنت السلطة الفلسطينية قبولها للخطة ومضت في تنفيذ الشق المتعلق بالتزاماتها فيها، وكان من بداية ذلك هو تعيين محمود عباس (ابو مازن) رئيساً للوزراء[١٤].

اما بالنسبة للجانب الاسرائيلي فعلى الرغم من ان الخريطة جاءت في توقيت سياسي مناسب لصالح (اسرائيل) اذا ما وضعنا في نظر الاعتبار الرؤية الاسرائيلية الشارونية تحديدا لما جرى في الجانب الفلسطيني بفعل عملية السور الواقي[١٥] وتحديداً عملية الاصلاح واستحداث منصب رئيس الوزراء وتهميش دور الرئيس عرفات[١٦]، فان الاطراف الاسرائيلية لم توافق جميعها على الخطة فقد رفضتها الاحزاب اليمينية المتشددة وقبلها (شارون) ولكن بعد اضفاء ١٥ تحفظا عليها. فقد اعلنت الحكومة الاسرائيلية في ٢٥ ايار٢٠٠٣ موافقتها على خريطة الطريق مع التمسك بالتحفظات او التعديلات التى سبق وقدمتها الى الادارة الامريكية وفي مقدمتها ضرورة اقرار الجانب الفلسطيني باسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى (اسرائيل) مسبقاً، وقد برر (شارون) ذلك بالقول ان ((موافقة الحكومة سوف تجنبها الصدام مع واشنطن)) [١٧].

اما الاحزاب اليمينية الاخرى (الاتحاد القومي، الحزب القومي الديني، تسوميت، حيروت) فقد رفضت في برامجها الانتخابية أي انسحاب (لاسرائيل) من الضفة وغزة، وهي بالتالي رفضت خارطة الطريق ويستند ذلك الرفض الى ان السيادة الفلسطينية على هذه المناطق او

اى جزء منها مهما كانت ضآلتها ستعتبر شيئا دخيلاً وبالتالي محرماً ايديولوجيا و/ أوتوراتياً [١٨].

على ان حقيقة ما جرى على الارض اختلف تماماً عما جاء به النص النظـري، اذ كان هدف خطة خريطة الطريق هو انشاء دولة فلسطينية بحدود عام ٢٠٠٥ والتوصل لحـل سلمي وتسوية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

واذا كان النص النظري ينطوي على اكثر من فائدة، اذ يرى مسؤول فـي المفوضـية الاوربية في تقرير له في ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٢ انها تحمل نقطتين ايجابيتين همـا: الاعتـراف بوجود دولة فلسطينية مستقلة، وايجاد الية دولية للمراقبة، اضافة الى من يـرى فيهـا فؤائـد اخرى منها وضع جداول زمنية وتحديد موعد اعلان الدولة المستقلة وتعهد بوش باصـراره على تحقيق النجاح واقامة الدولة الفلسطينية، الا ان الواقع العملي اثبت سلبيات كثيـرة لهـذه الخطة، وهو ما اسفر في النهاية عن عدم تنفيذ أي بند من بنودها[١٩].

الا انه من جانب مقابل يمكن القول ان الخطة حملت معها سلبيات كثيرة من ابرزها:

ا- تحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية العنف في الاراضي المحتلة، أي رفض المقاومة بينمـا تتجاهل عمداً ان واقع الاحتلال الصهيوني واستمراره هو مصدر المقاومة. وبسبب هذه النقطة فقد نسف شارون تنفيذ الخطة تماماً عندما ربـط التنفيـذ بعـدم وقـوع أي حـادث امنـي ((وباضطلاع الجانب الامني بمسؤولياته)) فاتحاً المجال لنفسه باستغلال أي ذريعة او ايجاد أي مبرر للتنصل من الخريطة.

ب- تجاهل المسارين السوري واللبناني، على الرغم من ادراك الجميع ان ايجاد حل لهما مهم وضروري ومسهل للاسراع بتحريك المسار الفلسطيني وتفعيله على وفق المبدأ المتداول ((لا حرب من دون مصر، ولا سلام من دون سورية)) [٢٠].

ج- اشتراط (شارون) لاعتماد خريطة الطريق اعتماد مبدأ اختيار التنفيذ، أي اشتراط الانتقال من مرحلة الى اخرى بتطبيق تام للمرحلة السابقة، وبخاصة ان الخارطة تشترط بداية علـى الجانب الفلسطيني وقف الانتفاضة وقيام السلطة بحماية امن الإسرائيليين وعندما تحقق السلطة ذلك، قد تنفذ اسرائيل مطالب مثل التوقف عن سياسة الاغتيالات والقتل العمد خارج القانون، وتفكيك البؤر الاستيطانية، وهو امر ثبت فشله في الواقع.

د- ضرورة الاعلان الفلسطيني التخلي عن حق العودة للاجئين عام ١٩٤٨، وان حلول عودة اللاجئين تكون ضمن القدرة الاستيعابية (للدولة الفلسطينية) مع تدارس عودة مرغوبة محدودة للغاية لاراضي ١٩٤٨، تحت مسمى ((لم شمل العائلات)) وتجسيد سيناريو التوطين والذي يفرغ القضية من مضمونها[٢١].

اذن فقد جاء مشروع خريطة الطريق ناصاً على ضرورة ان تتبنى السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من الاصلاحات وقد غدت هذه الاصلاحات هدفاً دولياً من صفاته انه اصبح يحرف المجتمع الدولي عن هدفه الاساس، وهو ان تنال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال حريتها واستقلالها، وهكذا غدت السلطة الفلسطينية وديعة وصاية دولية لدى اللجنة الرباعية الدولية.

واذا ما قامت الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة فانها ستكون مجردة من السلاح في حين تواصل (اسرائيل) سيطرتها على جميع المعابر والمداخل الى تلك الدولة وعلى مجاليها البحري والجوي ويمنع عليها ابرام تحالفات او اتفاقيات مع اعداء (اسرائيل). اما في المرحلة النهائية لمشروع خارطة الطريق فيبدا التفاوض لتحديد المكانة النهائية للدولة الفلسطينية وحدودها الدائمة ولن يتم التقدم من مرحلة الى اخرى قبل ان يسود وضع علاقات راسخ ينطوي على الهدوء وعلى تغير نظام الحكم الفلسطيني والتعايش بصورة مطردة [٢٢].

واخيرا يمكن القول ان حقيقة خارطة الطريق كخطة لتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، تكمن في كلمات الكاتب الامريكي هنري سيجمان في صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون ((ان مبادرة خارطة الطريق التي كثر الحديث عنها، ما هي سوى خدعة وان تصريحات بوش ووعوده الاخيرة بانه ملتزم شخصياً باستخدام الضغوط الدبلوماسية الامريكية لدعم تلك المبادرة وعود بالية))[٢٣].

ولذلك لم يتحقق ما جاء في الخطة، وقامت (اسرائيل) تحت تأثير الضربات المتلاحقة للمقاومة الفلسطينية بالانسحاب احادي الجانب من قطاع غزة والاصرار على الاستمرار في بناء الجدار العازل، لتستمر دوامة الصراع مجدداً ولتأخذ ابعاداً جديدة بعد وصول حركة

حماس للسلطة وتشكيلها للحكومة الفلسطينية بديلاً لحركة فتح التي خسرت الانتخابات، وهي الاوضاع التي ستؤثر في تحديد مستقبل الكيان الفلسطيني وهو ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية.

ثالثا : صعود حركة حماس للسلطة.

ارادت الولايات المتحدة ومن ورائها (اسرائيل) انشاء (الشرق الاوسط الجديد) الذي كتب عنه شمعون بيريز قبل سنوات عديدة، وهو اعادة رسم خريطة منطقة الشرق الاوسط على وفق ترتيبات جديدة والمجئ بقيادات جديدة تاتي وفق اسس (ديموقراطية)، وابتدات تلك الترتيبات باحتلال العراق فأسقطت بذلك نظاماً من اكثر الانظمة معارضة للولايات المتحدة واسرائيل ومهدت الطريق للتحول نحو مرحلة جديدة في الوضع العربي الاسرائيلي – الصراع/السلم، فارادت ان تغير من حالة الوضع الفلسطيني المتازم وحل الازمة الفلسطينية ولكن على وفق مقتربات تخدم المصلحة الاسرائيلية الامريكية بالدرجة الاساس، فدعت لبدء انتخابات جديدة تخرج من رحمها نواة حكومة تقوم بمهام ادارة الكيان/الدولة الجديدة.

جرت الانتخابات وكانت النتيجة بعكس التيار الامريكي اذ فازت حركة حماس على حساب حركة فتح، شريك العملية السلمية مع اسرائيل. والواقع يشير الى ان من يستعيد اليوم تجربة حركة فتح في ادارة السلطة الفلسطينية ــ اكثر من الاثني عشر عاماً الماضية ــ سيلاحظ ضعف الاداء وفقر المحصول والاخفاق في اكثر من جانب، ولعل ابرز الامثلة على ذلك الاخفاق ما ياتي[٢٤]:

١- اخفاق السلطة في الجواب عن المسألة الوطنية. فأذ أتى اتفاق أوسلو يعد شعب فلسطين بالاستقلال الوطني وقيام الدولة بعد مرحلة انتقالية (خمس سنوات) يمهد فيها الحكم الذاتي لذلك، أتت نتائج المفاوضات في صيف العام ٢٠٠٠ تقطع باستحالة تحصيل هدف الاستقلال الوطني من طريق التفاوض والتسوية اللذين زعمت سلطة الحكم الذاتي انهما سبيل شعب فلسطين الاوحد الى نيل مطالبه الوطنية.

٢- اخفاق السلطة نفسها في الجواب عن المسألة الاجتماعية وضغوطها واثقالها على حياة الناس. لقد أتت "أوسلو" محمولة على وعود الرخاء والرفاه، كما أتت سالفتها "كامب ديفيد" في مصر. لكن الاولين اكتشفوا – كما الاخيرين – بان الشيء الوحيد الذي ينتظرهم هو مزيد من الفقر والحرمان والتهميش! تبخرت الوعود "فجأة" وتحول الدعم الدولي الى سلاح للابتزاز السياسي وابتياع القرار الوطني والكرامة.

٣- اخفاق السلطة في بناء مؤسسات شفافة تحظى بالحد الادنى من المصداقية السياسية والوطنية، او تشعر المجتمع بان سلطته تقدم له المثال الاولي للدولة الديمقراطية الموعودة. اذ اجتاحت تجربة السلطة ظواهر الفساد والافساد محولة الحياة العامة الى جحيم لا يطاق، وكرست المحسوبية قانوناً حاكماً للعلاقة بين السلطة والمواطنين، واحدثت شرخا عميقا في نسق القيم الاجتماعية ... وكانت النتيجة فقدان السواد الاعظم من الناس ثقتهم في السلطة وفي النخبة السياسية الحاكمة وتطلعهم الى نخبة جديدة لم يرتبط اسمها بالفساد.

هذه هي مجموعة من الاخفاقات والتي افضت نتائجها الى هزيمة (فتح) في الانتخابات وما قابله من اقبال شعبي كبير لصالح تأييد حركة حماس وبالتالي فوزها، ذلك الفوز الذي شبهه البعض ب(الانقلاب) في المعادلة السياسية الرسمية المستقرة على القواعد التي بنيت منذ العام ١٩٩٤ وهو تاريخ ميلاد السلطة الفلسطينية[٢٥]. وهو انقلاب داخل السلطة وليس عليها، أي انه لم يلغ السلطة التي اوجدتها اتفاقيات اوسلو وانما غير من الوضع الذي كان سائدا داخل السلطة من قبل الجهة التي كانت تمثل الشعب الفلسطيني، اذ اصبحت حركة حماس هي الحكومة بعد ان كانت المعارضة، بينما اتجهت حركة فتح باتجاه المعارضة.

لقد دفعت حركة فتح الثمن السياسي بسبب قراءتها الخاطئة لطبيعة المرحلة الجديدة التي اطلقتها مفاوضات اوسلو وما ترتب عنها من نتائج رآها الفلسطينيون (سلبية) بالنسبة لوضعهم العام[٢٦]، اذ تصورت حركة فتح او صورت لنفسها ان الشعب الفلسطيني طوى مرحلة التحرر الوطني وولج مرحلة بناء الاستقلال والدولة، وان الحكم الذاتي لحظة انتقالية نحو الاستقلال الوطني والسلطة الفلسطينية نواة للدولة القادمة. وقد كان لهذا الانتقال من فكرة الثورة الى فكرة (الدولة)، كما تصورت فتح تبعات سياسية على مركزها في المجتمع الوطني الفلسطيني وعلى صورتها في وعي الشعب، ولاسيما بالنظر الى ان ذلك الانتقال ترجم ماديا وسياسيا في صورة انغماس للحركة في شوؤن السلطة ومؤسساتها على حساب صلتها بجمهورها الوطني، وفي صورة انصراف كلي لعشرات الالاف من مناضليها ومنتسبيها عن العمل السياسي والاجتماعي من اجل الانصراف الكلي الى ممارسة الوظائف الرسمية التنفيذية في اجهزة السلطة الادارية والامنية.

بعد ان شكلت حماس الحكومة الفلسطينية واختارت لرئاستها السيد اسماعيل هنية، أخذت اسرائيل بمحاصرتها بمساعدة القوى الدولية والاوربية التي رأت ان حماس هي حركة ارهابية حتى وان اتت بعملية ديمقراطية شهد بصحتها العديد من المراقبين الدوليين[٢٧]، واتخذت المحاصرة اشكالاً شتى منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي وركزت (اسرائيل)

على الجانب الثاني فمنعت ما كان ياتي من اموال كمركية للسلطة الفلسطينية وتأخرت بسبب تلك الاجراءات التعسفية رواتب الموظفين الفلسطينيين كثيرا مما ادى لاحتجاجات شعبية واسعة رافقتها اعمال عنف بين مؤيدي حركة فتح وحركة حماس[٢٨] تطورت فيما بعد الى مواجهات دامية راح ضحيتها العديد من القتلى خصوصا بعد ان حاولت حكومة حماس تشكيل قوة امنية منفصلة عن القوات الامنية التي شكلتها حركة فتح عندما كانت في السلطة[٢٩].

ان الوضع الحالي في اراضي سلطة الحكم الذاتي بما فيه من سلبيات كثيرة ابرزها التفرق الداخلي والتصارع بين حركتي فتح وحماس، واستمرار العدوان الاسرائيلي، سيلقي بضلاله على مستقبل الكيان الفلسطيني. وتبعا لذلك فان أي تصور للمستقبل سيكون محفوفا بمخاطر عدم التيقن ذلك ان الوضع في حركة تغير مستمرة، اضف لذلك ما للأوضاع بين لبنان واسرائيل من تأثير على القضية الفلسطينية وهذا ما اشارت اليه مقولات العديد من السياسيين الاوروبيين بان حل القضية اللبنانية لابد وان يترافق معه حل للمعضلة الفلسطينية.

الخاتمة:

احدث وصول حركة حماس لقمة السلطة في غزة انتقالاً كبيراً في ملف القضية الفلسطينية. مرده عوامل متعددة، اولها ان حركة التحرير الفلسطينية –فتح– ما عادت هي الوحيدة الممسكة بزمام الامور داخل اراضي السلطة الفلسطينية، الامر الذي افرز خلافات متتالية بشأن القضية الفلسطينية لازالت اثارها قائمة الى الوقت الحالي. وثانيها ان الكيان الاسرائيلي اصبح مجبراً على التعامل مع هذه التطورات بعد ان الف على التعامل مع فتح واتفق معها حول الخطوط العريضة لمستقبل الوضع الفلسطيني. ومن ناحية ثالثة ان قضية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي مرت بمرحلة متقدمة من التحول نحو الصراع الفعلي الذي وصل لأعلى مراحله بالحرب المسلحة والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على غزة بحجة حماية الاسرائيليين من هجمات حركة حماس.

ولم يكن صعود حماس بعيداً عن اخفاقات فتح، اذ نخر المرض الجسد الفتحاوي حتى ما عاد قادراً على تحمل الصدمات، كيف لا وقد نظر اليه الفلسطينيون انه اهدى (لاسرائيل) اوسلو وما تبعها من تقهقر فرض قيوداً شتى على طريق استعادة الحقوق المفقودة.

وعندما وصلت حماس للسلطة بالطريقة الديموقراطية، افصحت الولايات المتحدة عن زيف سياساتها وادعائاتها بتشجيع الديموقراطية، فحاربت حماس وكانت خير عون (لأسرائيل) في استعدائها، ومحاصرتها داخل قطاع غزة، حتى وصل الامر لأثارة الفتنة بينها وبين فتح، فاصبحت اراضي السلطة القزمية مقسمة بين كتلتين معادية احداهما للأخرى، الضفة لفتح،

وغزة لحماس، واصبح الاشقاء اعداء، وصب ذلك ناراً على الشعب الفلسطيني الذي لم تحقق له تلك الحركات ما كان يصبو اليه.

لا يمكن نفي تطور القضية الفلسطينية بنشأة حركة حماس، ولكن، ولان القوى الدولية تفعل فعلتها عندما تريد، افرغت تلك القوى كل ماحققته حماس من محتواه، حتى اصبحت حماس في نظر البعض وكأنها عبئ على القضية.

ثمة بوادر في الوقت الحاضر لمصالحة فلسطينية داخلية، ولكنها ان لم تحصل فان مصير القضية كلها في خطر، يترافق معه تصعيد اسرائيلي، وتناسي عربي واضح للقضية الفلسطينية، اذ حل (الربيع العربي) لعنة على القضية الفلسطينية، ولم تعد القضية المركزية، كما ان (اسرائيل) تتفرج على خصومها وهم يتهاون الواحد تلو الاخر، بينما تتفرعن هي وتظلم من دون رقيب، في وقت تحاصر حماس حتى من اقرب الحلفاء، اذ حاصرتها مصر، وكأنها اصبحت هي العدو الاول، كل تلك العوامل تثير اسئلة متعددة حول مصير حماس ومستقبل القضية الفلسطينية برمتها.

الهوامش والمصادر:

١- عبد الوهاب الكيالي ومازن الزهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٥١٦.

٢- مجموعة باحثين، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة: الحصيلة والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ٢٠٠٤، ص١٣.

٣- نور الدين مصالحة، ارض اكثر وعرب اقل...،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٧.

٤- لدراسة الاسباب انظر: حسن طوالبة، الانتفاضة سنة اولى ملحمة الحجر واعلان الدولة المستقلة، دار الكرمل، عمان، ١٩٩٠.

٥- مجموعة باحثين، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، المصدر السابق، ص١٤.

٦- حال الامة ١٩٩٩ (تقرير)،مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٥٥، ص١٣٩.

٧- مجموعة باحثين، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، المصدر السابق، ص٤٢.

٨- انظر الخطة بالتفصيل في، نشرة دراسات فلسطينية، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد٢٣، اب ٢٠٠٣.

٩- عن هذه الرؤية انظر: اسامة الغزالي حرب، هل استوعب الامريكيون درس ١١ سبتمبر٢٠٠١، السياسة الدولية، العدد ١٤٧،٢٠٠٣،ص ص١٤-١٦.

١٠- لتفصيلات اكثر حول الخطة انظر: صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١٤٦٤٧، ايار٢٠٠٣.

١١- ذلك فضلاً عن الالتزامات الاخرى على اللجنة الرباعية لوضع الية للمراقبة على الارض وتفعيلها وكذلك التزامات على الدول المانحة التي مهمتها توفير الاموال اللازمة للسلطة الفلسطينية .

١٢- محمد بسيوني ،تعقيبه على بحث هيثم الكيلاني ضمن كتاب(ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية)، مركز دراسات الوحدة العربية ومركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ط١ ،٢٠٠٤، ص٤٤٤.

١٣- صحيفة الحياة اللندنية،١ آذار ٢٠٠٣.

١٤- صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١٤٦٤٧، ايار ٢٠٠٣.

١٥- قارن هذا الهدف مع موقف المؤسسة العسكرية التي تتجهة دوما للعنف سبيلا لتحقيق الاهداف.

١٦- عماد جاد، سياسة حكومة شارون، ضمن كتاب (ماذا بعد انهيار)، المصدر السابق، ص٥٣.

١٧- عماد جاد، المصدر السابق ،ص٣٩.

١٨- نصير عاروري، خريطة الطريق في منظور تاريخي ،صحيفة الحياة اللندنية ،العدد ١٤٧٢٢، ١٥ تموز ٢٠٠٣.

١٩- بعد الحرب الاسرائيلية الاخيرة على لبنان، وقرار مجلس الامن الدولي بايقاف اطلاق النار، ونشر قوات اليونيفيل، ظهرت اصوات مطالبة بايجاد حل (للمشكلة) الفلسطينية الاسرائيلية، سواء عبر خارطة الطريق او غيرها .

٢٠- عرفات نظام الدين، خريطة الطريق واختبار النيات والنصوص، صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١٤٧٢١، ١٤تموز ٢٠٠٣.

٢١- السيد عوض عثمان، ابعاد السياسة الامريكية من الانحياز الكامل الى التآمر المباشر، ضمن كتاب (ماذا بعد انهيار...)، المصدر السابق، ص٣١٣

٢٢- هيثم الكيلاني، مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي والدولة الفلسطينية واثار الحرب على العراق،ضمن كتاب(ماذا بعد انهيار...)، المصدر السابق، ص٤٤

٢٣- عوني فرسخ، خصائص وسمات مواقف النظم العربية، ضمن كتاب(ماذا بعد انهيار...)، المصدر السابق، ص١٦١

٢٤- عبد الاله بلقزيز،الانتخابات الفلسطينية حماس في مختبر السلطة، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٥، آذار٢٠٠٦، ص ص١١-١٢

٢٥- المصدر نفسه.
٢٦- ابراهيم ابراش، انقاذ فتح ضرورة فلسطينية ملحة، السياسة الدولية، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦ ، ص ١١٧.
٢٧- عماد جاد، الرؤية الاسرائيلية لفوز حماس، السياسة الدولية، العدد ١٦٤ ،ابريل ٢٠٠٦، ص ص ١١٦-١٢٠.
٢٨- احمد طاهر، حماس والازمة الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، ابريل ٢٠٠٦،ص ص ١٣٢-١٣٣.
٢٩- محمد جمعة، حماس وفتح واحتمالات الصراع المفتوح، السياسة الدولية، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ص ١٢٤-١٢٨